

المطيري: أهلاً وسهلاً.. إذا كان القصد منه إسكاتها عن قول الحقيقة

# الحكومة تتجه لحل اتحاد التعاونيات

كتب أحمد السعودي:

علمت «القبس» ان الحكومة تتجه الى حل اتحاد الجمعيات التعاونية. وقال مصدر حكومي ان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير العدل جمال شهاب اعطى الضوء الأخضر امس لحل الاتحاد، مشيراً الى ان الوزير اجتمع بعد جلسة مجلس الوزراء امس مع الوكيل المساعد لقطاع التعاون حمد العضاوي في وزارة العدل لبحث القرار. من جهته، قال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية محمد عامر المطيري لـ «القبس»: اهلاً وسهلاً بحل الاتحاد، اذا كان القصد منه اسكاتها عن قول الحقيقة وبيان الامور

■ زيادة الأسعار وصلت الى 120% والسبب قرار الشؤون السيئ  
■ شهاب بحث مع المعضادي في المعدل قرار الحل

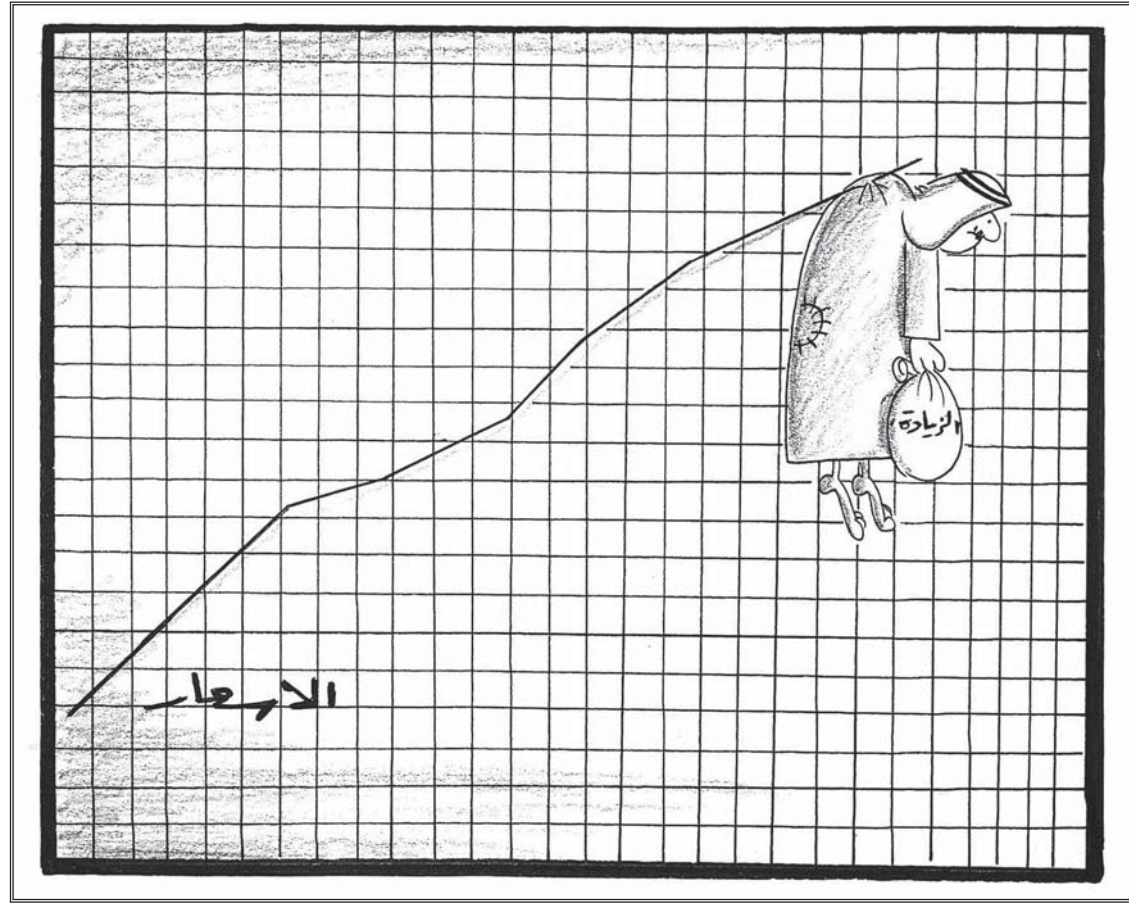
امام الشارع الكويتي، مشدداً على ضرورة ان تثبت وزارة الشؤون التجاوزات ان كانت تريد الحل «لاني اتقدم ان يثبتوا ذلك». وطالب المطيري وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ممثلة بقطاع التعاون، بعادة النظر في قرارها السيئ السعنة في ما يخص قيام الجمعيات التعاونية والطلب منها الشراء من المورد او تجار مباشرة من دون الرجوع الى الاتحاد، منتقداً الخطا الفادح الذي وقعت به الشؤون، الذي لا تعلم الهدف منه حتى الآن. وقال المطيري في تصريح لـ «القبس» ان الاسعار بدأت بالارتفاع بشكل جنوني حتى وصلت في العديد من الجمعيات الى ما نسبته 120%، والسبب هو قرار وزارة الشؤون الذي خدم التجار وهضم حقوق المستهلك، خاصة ذوي الدخل المحدود في محاولة لسحق هذه الطبقة. واذف: اننا مازلنا نطلب من الشؤون وبشكل ودي التعاون والتنسيق والا تغفل عن الدور الرقابي للاتحاد، خاصة انها انتهجت سياسة الباب المغلق مع الاتحاد الذي طالب لاكثر من مرة بمقابلة وزير الشؤون

ولكن للأسف الشديد لم نر اي تحرك يشير الى التعاون من قبل تلك الوزارة. ولغت المطيري الى ان استمرار زيادة الاسعار في التعاونيات يعد كارثة، وان وقف عمل لجنة الاسعار بالاتحاد كارثة اكبر واعظم خطراً على الجميع، فالتضرر الاول والاخير هو المستهلك سواء اكان مواطناً او مقيماً. وأوضح ان الاتحاد سيواصل سياسة الاستنكار والاستهجان لذلك القرار الالهي، غير ان البحث ودراسة الامور على طاوله المناقشة مازالا مفتوحين بيد ان قيادات الشؤون غير راغبة بذلك وكان الاتحاد «كأن لم يكن» مشيراً الى ان الاتحاد سيلجأ الى طرق اخرى كمجلس الامة ان لم تلتفت الشؤون الى النداءات.

## اتحاد المواد الغذائية:

### 3 خطوات لمواجهة خلو الجمعيات من السلع

أكد رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية عبدالله البعيجان، ان موضوع مقاطعة اتحاد الجمعيات التعاونية والجمعيات الاعضاء، لم يردى ومصنعي المواد الغذائية في الكويت قد انتهى، وفقاً للقرارات الاخيرة الصادرة عن ادارة التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقال البعيجان انه منذ نشأة الحركة التعاونية الاستهلاكية في الكويت في اواخر 1962 وتجار الكويت يمدون لها يد العون وجميع اشكال الدعم المباشر وغير المباشر، مما مكن الحركة من الحصول على نسبة عالية من تجارة التجزئة في السوق المحلي، تكاد تصل الى 70% من حجم تجارة التجزئة الاستهلاكية، كما مكنتها من تحقيق وفورات وعوائد مجزية لمساهميها. واذف انما في الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية، نرى في الجمعيات التعاونية شريكا اساسيا في ايجاد بضائعنا للمستهلك بأفضل السبل واحسن جودة وافضل اسعار ممكنة ونحن للحركة التعاونية كل تقدير واحترام، ونشيد بالخلصين والشرفاء من العاملين فيها، لكن الارتفاع العالمي لسلع المواد الغذائية المستوردة وارتفاع تكلفة انتاج السلع محلياً خلال العامين الماضيين وسوء ادارة اتحاد الجمعيات اللازمة وعدم تفهمه لاسباب الارتفاع العالمي للمواد الغذائية وارتفاع التكلفة المحلية واستمراره في رفض الزيادات المنطقية والعادلة، كل ذلك ادى الى تفاقم الوضع حتى وصلنا الى الوضع الذي ادى الى خلو الكثير من الجمعيات التعاونية من معظم السلع، مما ادى الى توجه غالبية المستهلكين للأسواق الأخرى وعاد بالضرر اولا على الحركة التعاونية لفقدانها حصة سوقية رئيسية لمصلحة الاسواق الموازية، ومعاناة المستهلك، الذي اصبح يبحث عن سلعته المفضلة بعد ان كانت متوافرة في اقرب سوق او فرع للجمعية التي يتعامل معها.



ورأي ان الحل يتكون من ثلاث خطوات متكاملة:  
• الخطوة الاولى: قيام الدولة ممثلة بوزارة التجارة والصناعة بتوفير الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية المدعمة من الحكومة بتخفيض السعر مع تحسين الجودة والكمية، وهو ما تعهدت الحكومة به واتخذت الاجراءات اللازمة لتنفيذه اعتباراً من شهر مارس القادم.  
• الخطوة الثانية: هي تفعيل المنافسة بين المستوردين والمصنعين بتزويد المستهلك بخيار السلعة التي يريدها وفقاً لقيادته وامكاناته، ففتح لسنا اوصياء على المستهلك الذكي، الذي يعرف ماذا يشتري واي علامة وبأي سعر.  
• الخطوة الثالثة: فهي تهيئة المستهلك وتوعيته بالوضع العالمي لتوافر السلع واسعارها واثار التضخم المحلي والعالمي على تكلفة حصوله على احتياجاته، وهي مسؤولية تتحملها الجمعيات بما فيها الأجهزة الاعلامية واتحاد الجمعيات واتحاد التجار ايضا.

## اتحاد التعاونيات:

### الشؤون تخالف القانون.. وانسأقت لرغبة التجار

واضح الاتحاد ممثلاً برئيس لجنة الشؤون الادارية والقانونية ابراهيم الغشام والمستشار القانوني للاتحاد جاسر الجدي، ومستشار الاتحاد عبدالرحمن الحويل، في اجتماعهم الذي عقده في مقر الاتحاد امس الاول، انه قد تم تدارس ما جاء في كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 1394/1/6 بتاريخ 23 يناير الماضي، الموجه الى رئيس مجلس ادارة اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، واتفق المجتمعون على ان ما جاء في هذا الكتاب يخالف القانون واللائحة المنظمة للاتحاد والعرف التعاوني في الكويت، اذ جمدت للمرة الاولى لجنة الاسعار المنبثقة عن مجلس ادارة الاتحاد منذ حوالي 30 عاماً والتي لها جميع الصلاحيات الصادرة لها من مجلس الادارة، من دون اعتراض من الدولة او المؤسسات الحكومية والاهلية. وانسأقت الوزارة لرغبة اتحاد التجار بان جعلت تعاملهم مباشرة مع الجمعيات من دون اكرات للاتحاد وتاريخه في مراقبة الاسعار عبر لجنته التي دأبت على المراقبة وادعت عن المواطنين لتخفيف العبء عنهم من شح بعض التجار.

## لجنة الأم المثالية تدعو الكويتيات والعربيات للمشاركة في المسابقة



كونا - دعت رئيسة لجنة الام المثالية الشبيخة فريحة الاحمد الى مسابقة الام المثالية، وهي تكريم الام المثالية، واعلنت ان جديد اللجنة هو تكريم الام العربية المقيمة وغير المقيمة عبر ترشيحات للسفارات الكويتية في الدول العربية، اضافة الى التكريم السنوي في اختيار 15 شخصية كويتية. وعن المعايير التي اقترحتها اللجنة لاختيار الام المثالية، ذكرت انه بالنسبة للكويتية سيتم الاختيار على اساس سيرة ذاتية مدعومة ولجنة ثقافية وفنية وجميعها لخدمة اهداف الفكرة الاساسية وهي تكريم الام المثالية. واعلنت ان جديد اللجنة هو تكريم الام العربية المقيمة وغير المقيمة عبر ترشيحات للسفارات الكويتية في الدول العربية، اضافة الى التكريم السنوي في اختيار 15 شخصية كويتية. وعن المعايير التي اقترحتها اللجنة لاختيار الام المثالية، ذكرت انه بالنسبة للكويتية سيتم الاختيار على اساس سيرة ذاتية مدعومة

## توحيد مدة عقود الجواخير وجعلها 10 سنوات الزراعة: تحديد مناطق لفحص الأبقار ومنح تصاريح بالذبح للمسالخ

توحيد مدة عقود الجواخير وجعلها 10 سنوات الزراعة: تحديد مناطق لفحص الأبقار ومنح تصاريح بالذبح للمسالخ. اكدت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية انها حددت مناطق فحص الابقار والجوارح، ومنحت تصاريح بالذبح للمسالخ، وذلك حفاظاً على قطعان الابقار المنتجة للحليب في مزارع الابقار في منطقة الصليبية والمناطق الاخرى في دولة الكويت، وحرصاً منها على عدم انتقال اي من الامراض المعدية او الوبائية من منطقة الى اخرى. وناشدت الهيئة، في بيان صحفي، المواطنين من مربي الثروة الحيوانية (ابقار - عجول) عدم نقل الحيوانات، موضحة انها حددت هذه المناطق لمنع انتقال الامراض، وانه على المربين الالتزام بالمناطق التابعة لهم ومراجعة المراكز التي خصصت لفحص الحيوانات او المسالخ التي منحت تصاريح ذبح خلال اوقات الدوام الرسمي وحتى الساعة 6 مساءً، والمناطق التي حددت هي التالي:  
1- مستوصف الصليبية للحيوانات في منطقة الصليبية.  
2- مراقبة حظائر كبد للحيوانات في مشروع كبد.  
3- مراقبة حظائر الوفرة والجبراء للحيوانات المتواجدة في الوفرة والمناطق المجاورة.  
4- الري - الصحة الحيوانية للحيوانات في منطقة العبدلي.  
من جهة ثانية، اكدت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية توحيد مدة عقود الجواخير لتكون 10 سنوات كما كان معمولاً بها في السابق، على ان يتم تجديد العقد لمد مماثلة بشرط استغلال القسيمة للغرض المخصصة من اجله، وعدم وجود اي تجاوزات او مخالفات لشروط التخصيص، وذلك بعد المعاينة الفعلية للقسيمة من قبل الجهة المختصة بالهيئة. ووافقت على القسيمة الاجبارية للقسيمة سدفع سنوياً، موضحة انه في حال التأخر عن دفعها لمدة تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ الاستحقاق، تصاف الى القيمة الاجبارية 10% غرامة تأخير. وقالت ان ذلك يأتي في اطار تنظيم العلاقة بين الهيئة وحازني القسائم الزراعية، وطبقاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن، ومنها القرار رقم 167 لسنة 2003.  
من جانب اخر، تقيم الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، بالتعاون مع شركة المنتجات الزراعية الغذائية، ندوة حول تطوير الزراعة الكويتية وتنمية فكر المزارع الكويتي، يشارك فيها عدد من المختصين العرب والاجانب، يوم الخميس المقبل في 7 الجاري في مبنى الهيئة في منطقة الوفرة.

## المطلوب مراجعة الحكومة لخططها الخط الأخضر: النواب يتحملون مسؤوليات وطنية لتصحيح الأوضاع البيئية

كتب احمد الفضي: اكد رئيس جماعة الخط الأخضر البيئية الناشط البيئي خالد الهاجري ان حماية البيئة وحماية المجتمع من الاضرار الصحية للتلوث ضمن الاولويات القصوى لسمو امير البلاد، لافتاً الى ان جميع ناشطي الخط الأخضر يستمدون حماسهم البيئي من توصيات سموه في ضرورة الاهتمام بالبيئة الكويتية وحمايتها من كل سوء. جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده جماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية لتابعة اخر تطورات اطلاق تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع الذي اطلقة الجماعة حصرياً في الكويت. واذف الهاجري ان اطلاق تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع في الكويت لقي صدى واسعاً لدى المهتمين بالشأن البيئي محلياً وعالمياً، لافتاً الى انها المرة الاولى التي تسبق بها منظمة الامم المتحدة المؤسسة لمجتمع مدني عربية باطلاق احد اهم تقاريرها البيئية. وطالب اعضاء مجلس الامة بضرورة تحمل مسؤولياتهم الوطنية تجاه البيئة الكويتية واعادة ترتيب اولوياتهم بوضع



خالد الهاجري

المشاكل البيئية على قائمة اهتمامهم حتى يتسنى تصحيح الأوضاع البيئية الخاطئة التي ذكرها التقرير. وبناء على ما ورد في تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع قال الهاجري انه تم تحديد ابرز المشاكل البيئية التي تعاني منها المنطقة، مشيراً الى ان الحكومة ملزمة بالقيام بعملية مراجعة شاملة لخططها البيئية والنظر بعين الاعتبار الى التحذيرات